توجهات حلف الناتو نحو المنطقة العربية:

جنوب المتوسط، والخليج العربي

أسامة فاروق مخيمر (*)

مقدمة:

تأسس حلف الناتو فى مرحلة الحرب الباردة، بهدف احتواء القوة السوفيتية وحصرها فى أضيق نطاق ممكن. وفى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر عام ١٩٩١، وتفكك حلف وارسو، كانت هناك وجهة نظر تطالب بتفكيك حلف الناتو؛ لأن الأهداف التى نشأ من أجل تحقيقها قد تحققت، أو انتهت. ولكن الصراعات الجديدة التى شهدتها القارة الأوربية أثبتت الحاجة إلى وجود الحلف الذى تطور، وتوسعت عضويته من ١٦ دولة (مع نهاية عام ١٩٩١) إلى ٢٨ دولة فى الوقت الراهن.

وتعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مرحلة فاصلة فى تطوير توجهات الحلف واستراتيجيته بشكل كبير؛ إذ انتقل للعمل خارج النطاق الجغرافى للدول الأعضاء فيه، كما حدث فى أفغانستان والعراق، وكذلك بدأ الحلف يعمل وفقا لاستراتيجية ورؤية عالمية شاملة، لا تختص بالقارة الأوربية وحدها. وشملت تلك الرؤية قضايا واهتمامات للحلف؛ مثل: الحرب على الإرهاب، والانتشار النووى، وأمن الطاقة... وغيرها من القضايا التى تركزت فى المنطقة العربية.

وعلاوة على ذلك، بدأ الحلف بالحوار، ثم الشراكة مع دول جنوب المتوسط وشرقه، ثم انتقل إلى الحوار والتعاون مع دول مجلس التعاون

(*) أستاذ العلوم السياسية - جامعة ٦ أكتوبر.

الخليجى، وذلك فى إطار أوسع؛ هو تعاون الحلف مع دول الشرق الأوسط الكبير. وبالتوازى مع ذلك، أعاد الحلف هيكلة مؤسساته، وتوجيه اهتماماته لتحقيقها؛ وهو الأمر الذى يؤكد اهتمام الحلف بالمنطقة العربية، فى إطار استراتيجيته العالمية.

منهج الدراسة:

تستعين الدراسة بمنهج تحليل النظم الذى يدرس حلف الناتو بوصفه منظمة أمنية، تسعى للتكيف مع ظروف البيئة المحيطة بها إقليميا وعالميا، وذلك من أجل البقاء والمحافظة على الذات؛ إذ تعد التغيرات والتحولات فى القارة الأوربية، منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ونوعية الصراعات والتهديدات الأمنية الجديدة، هى المدخلات، فى حين تعد إعادة هيكلة الحلف، وتطوير ميثاقه (كما حدث مع المادة الخامسة منه)، وتوسيع عضويته لاستيعاب دول وسط أوربا وشرقها، هى المخرجات التى يحاول بها الحلف الاستجابة لبيئته. ومما لا شك فيه، أن حلف الناتو قد نجح فى استيعاب المتغيرات من حوله (المتغيرات فى القارة الأوربية، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، والتواؤم معها، واستخدامها لصالحه.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس للدراسة هو: كيف أثرت المتغيرات الدولية المتعددة (مثل أحداث ١١ سبتمبر)، والمتغيرات الإقليمية المتعددة (مثل غزو العراق وأفغانستان) فى توجهات الحلف تجاه المنطقة العربية؟

تقسيم الدراسة:

أولا : حلف الناتو فى مرحلة الحرب الباردة.

ثانيا : حلف الناتو فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثالثـــا : أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها فى توجهات الحلف تجاه المنطقة العربية.

رابعـا : توجهات الحلف نحو منطقة جنوب المتوسط.

خامسا: توجهات الحلف تجاه منطقة الخليج العربى.

أولا- حلف الناتو فى مرحلة الحرب الباردة:

تأسيس الحلف:

تأسس حلف الناتو بموجب معاهدة واشنطن الموقعة فى إبريل سنة ١٩٤٩؛ إذ كان الحلف من أهم أدوات الاستراتيجية الأمريكية والغربية فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية فى حقبة الحرب الباردة، التى بدأت فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ انقسم العالم إلى معسكرين: رأسمالى غربى (بقيادة الولايات المتحدة وتتبعه دول غرب أوربا)، ومعسكر شرقى اشتراكى (بقيادة الاتحاد السوفيتى وتتبعه دول شرق أوربا).

وقد تأسس الحلف فى معاهدة واشنطن من ١٢ دولة، ثم انضمت إليه ٤ دول فى أعقاب ذلك، فبلغ عدد الدول الأعضاء فيه ١٦ دولة مع نهاية الحرب الباردة. وقد كان الحلف شديد الحرص على ضم دول غرب أوربا إلى عضويته، إضافة إلى الدول ذات الموقع الاستراتيجى المهم التى يمكن أن تسهم فى حصر الاتحاد السوفيتى واحتوائه؛ مثل تركيا التى انضمت إلى الحلف فى عام ١٩٥٢ هى واليونان فى عام واحد[١].

لقد تأسس حلف الناتو من أجل هدف أمنى يغلب عليه الطابع العسكرى؛ هو احتواء القوه السوفيتية (الخطر الشيوعى)، وحصره فى أضيق نطاق ممكن، ومنعه من التوسع إلى مناطق جديدة. فالأولوية الأولى هى احتواء الاتحاد السوفيتى داخل حدوده، فإن لم يكن ذلك ممكنا، ففى داخل منطقة نفوذه فى شرق

أوربا، مع عدم السماح له أو لحلفائه فى حلف وارسو (الذى تأسس فى مايو ١٩٥٥) بالنفاذ إلى مناطق المجال الحيوى للحلف (كالولايات المتحدة وغرب أوربا)، أو إلى مناطق أخرى مهمة وحيوية (مثل شرق آسيا وجنوبها). واستطاعت الولايات المتحدة أن تشكل سلسلة من الأحلاف العسكرية وتقودها وتحركها لتنفيذ استراتيجيتها تلك، فى احتواء الاتحاد السوفيتى، وكان حلف الناتو أول وأهم تلك الأحلاف، وأكثرها فاعلية[٢].

وظائف الحلف:

إذا كان الهدف الأساسى من تأسيس حلف الناتو - كما ذكرنا - هو احتواء الاتحاد السوفيتى وحصره، وردع الخطر الشيوعى؛ فإن معاهدة واشنطن لم تحدد الجهة التى يأتى منها هذا الخطر؛ فقد يكون من الاتحاد السوفيتى أو حلفائه فى وسط أوربا وشرقه، أو فى الصين. ووضعت معاهدة واشنطن (المؤسسة للحلف) ثلاث وظائف أساسية له، تمثلت فيما يأتى[٣]:

١- الوظائف العسكرية:

ورد النص عليها فى المادتين (٣ و٥) من معاهدة واشنطن؛ إذ أشارت المادة (٣) إلى ضرورة قيام الأطراف الموقعة على المعاهدة بدعم قدراتها العسكرية الفردية والجماعية وتطويرها بشكل مستمر وفعال، تحسبا لأى هجوم مسلح قد يقع عليها.

أما المادة (٥) فتشير إلى مبدأ الأمن الجماعى الذى يعمل الحلف وفقا له؛ إذ أشارت المادة إلى أن أى هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر من الدول الموقعة على المعاهدة، يعد هجوما ضدها جميعا، وأنها سوف تتكاتف لرد العدوان، انطلاقا من حقها الفردى والجماعى فى الدفاع عن النفس الذى أقره ميثاق الأمم المتحدة فى المادة (٥١)[٤]. وعليه، يمكن القول: إن الوظيفة العسكرية للحلف قامت على ركيزتين؛ هما:

أولا: دعم القدرات العسكرية للدول الأعضاء وتطويرها، وتكوين عقيدة قتالية موحدة.

ثانيا: مبدأ الأمن الجماعى.

٢- الوظيفة السياسية:

أشارت المعاهدة فى المادة (١) إلى أن الدول الموقعة تتعهد بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فيما بينها، وحل الخلافات بينها بالطرق السليمة. ونصت المادة (٤) على أن تتشاور الدول الأعضاء فى الحلف فيما بينها حيثما يرتأى أى منها أن سلامته أو أمنه عرضة للتهديد. وهنا يمكن النظر إلى الحلف على أنه المنبر السياسى الذى تتشاور فيه الدول الأعضاء لحل خلافاتها سلميا، أو للتشاور فى حالة تعرض أمن أحد الأعضاء للخطر أو سلامته.

٣- الوظيفة الاقتصادية:

على الرغم من أن حلف الناتو هو حلف عسكرى؛ فإنه لم يغفل الجانب الاقتصادى. فقد نصت المادة (٢) على أن الدول الأعضاء "ستسعى كذلك إلى إزالة الصراع من سياساتها الاقتصادية الدولية، وإلى تشجيع التعاون الاقتصادى بينها على الصعيد الفردى والجماعى"[٥]. فى إشارة واضحة إلى أن التعاون الاقتصادى هو أحد مقومات التحالف العسكرى والسياسى. كما تلتزم الدول الأعضاء بتعزيز ظروف الاستقرار والرخاء، وتطوير العلاقات السلمية والودية على الصعيد الدولى. وهنا ينبغى الإشارة إلى الدور المهم الذى قامت به الولايات المتحدة فى إعادة إعمار دول غرب أوربا التى دمرتها الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع "مارشال" الاقتصادى الذى أطلقته عام ١٩٤٧.

العقيدة العسكرية للحلف:

تطورت العقيدة العسكرية لحلف الناتو وفقا لعاملين؛ هما: مواجهة الخطر الشيوعى، وتطور أسلحة الدمار الشامل لدى حلفى الأطلنطى وحلف وارسو. ونتيجة لتفاعل هذين العاملين كان الناتو يعيد بناء عقيدته العسكرية برمتها[٦].

فكما ذكرنا، بدأ حلف الناتو بفكرة احتواء القوة السوفيتية وحصارها داخل حدود الاتحاد السوفيتى، وداخل مناطق نفوذه فى وسط أوربا وشرقه، وتمت صياغة الفكرة فى نظرية الاحتواء للمفكر الاستراتيجى الأمريكى جورج كينان، ثم تطورت تلك العقيدة إلى استراتيجية الانتقام الشامل، ثم نظرية الحرب المحدودة، ثم استراتيجية الاستجابة المرنة، واستراتيجية القوة المضادة المقيدة[٧].

ثانيا- حلف الناتو فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

التغيرات فى القارة الأوربية:

شهدت القارة الأوربية فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضى مجموعة مهمة من الأحداث، تركت آثارها ليس فى القارة الأوربية (شرقها وغربها) فحسب، بل امتدت أيضا لتطال النظام العالمى السائد فى ذلك الوقت. فقد شهدت دول أوربا الشرقية اندلاع ثورات فى عام ١٩٨٩ انتقلت من دولة إلى أخرى، وفى ٩ نوفمبر من العام نفسه شهدت القارة انهيار جدار برلين، ثم إعادة توحيد ألمانيا فى أكتوبر ١٩٩٠، وأخيرا تفكك حلف وارسو، ثم انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١. تلك المجموعة من الأحداث المتسارعة التى شهدتها القارة الأوربية فى مدة زمنية قاربت السنتين غيرت الموازين التى ظلت تعمل بموجبها القارة الأوربية، والنظام العالمى كله، مدة قرابة نصف قرن (١٩٤٥- ١٩٩١).

وكان من الطبيعى أن تنعكس تلك التطورات على حلف الناتو الذى نشأ لمواجهة أخطار الاتحاد السوفيتى ونفوذه فى شرق أوربا. وثارت فى تلك الفترة عدة أسئلة حيوية عن الحلف؛ مثل: ما الحاجة إلى بقاء حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة؟ وما طبيعة التهديدات الجديدة التى ينبغى للحلف مجابهتها بعد نهاية حقبة الحرب الباردة؟ وهنا نلاحظ أن السؤالين يرتبط بعضهما ببعض؛ فمدى الحاجة إلى بقاء حلف الناتو من عدمه يتوقف على الوظائف التى ينبغى للحلف أن يقوم بها، وهل هناك حاجة إلى تلك الوظائف أم لا؟

بقاء الحلف وتوسيع عضويته:

تمثلت أهم الحجج الداعية لتفكيك حلف الناتو، فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، فى أن التهديد الذى نشأ الحلف لمجابهته قد انتهى بزوال الخطر الشيوعى، وتفكك الاتحاد السوفيتى، وحلف وارسو عام ١٩٩١، وكذلك الأخطار المحتملة، مما كان يعرف بالكتلة الشرقية. وبناء عليه لم يعد هناك ما يدعو لبقاء الحلف.

والحجة الثانية، ترى أن التحديات التى تواجه الأمن الأوربى أصبحت أقل تهديدا من ذى قبل. فإذا كان الخطر القادم من الاتحاد السوفيتى يتطلب وجود حلف عسكرى قوى (كحلف الناتو) فى مرحلة الحرب الباردة؛ فإن التحديات فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة تأتى من دول صغيرة وضعيفة ومفككة، وتعانى من مشكلات متعددة، وهى تحديات يمكن للأوربيين التعامل معها، وحسمها، من دون الحاجة إلى حلف عسكرى بحجم حلف الناتو[٨].

من جانب آخر، ظهرت حجة تقول: إنه لم يعد هناك حاجة للإنفاق الكبير والاستثمار فى المجال العسكرى؛ لأن الظروف الدولية الجديدة، وطبيعة النظام الدولى الجديد، لا تتطلب ذلك. وبدأت بعض الدول الأعضاء فى الناتو بتخفيض نفقات التسلح بنسبة ٢٥٪[٩]، فى اتجاه يتوافق مع التيار الراغب فى تفكيك

الحلف، أو - على أقل تقدير - التقليل من حجمه وقدراته ودوره فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ولكن لم يطل الوقت، حتى تكشفت الحقائق، وتبين أنه برغم نهاية الحرب الباردة التى أبعدت الخطر العسكرى الواضح للاتحاد السوفيتى؛ فإن نوعية جديدة من التهديدات طفت إلى السطح. وعلى الرغم من استهانة بعض الدول الأوربية بها فى بادئ الأمر؛ فإنها كانت أشد خطرا وأكثر قربا وتأثيرا مما تصورت أوربا. فالصراعات العرقية اندلعت بين بعض دول الاتحاد السوفيتى (السابق)، وكان الدرس الأكثر قسوة فى أوربا هو التفكك العنيف ليوغسلافيا؛ والحرب فى البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥) التى هددت بالانتشار إلى بقية الدول الأوربية، وكان أحد أهم الدروس المستفادة من وقع تلك الأحداث على أوربا: أنه لم يحن الوقت بعدُ للاستغناء عن خدمات حلف الناتو، ولا عن القوة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة[١٠].

وعليه، فقد نجح حلف الناتو، وساعدته الظروف والمتغيرات الدولية، ليس على البقاء فحسب، بل أيضا على تعزيز وجوده، وتوسيع عضويته. فقد شهد الحلف منذ نهاية الحرب الباردة، حتى الآن (عام ٢٠١٠) ثلاثة توسعات فى عضويته كالآتى:

١- التوسع الأول، فى مارس ١٩٩٩، وشمل: بولندا، والتشيك، وانمجر.

٢- التوسع الثانى، فى مارس ٢٠٠٤، وشمل: لاتفيا، وإستونيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وبلغاريا، ورومانيا.

٣- التوسع الثالث، فى إبريل ٢٠٠٩، وشمل: كرواتيا، وألبانيا.

وبذلك ارتفعت عضوية الحلف من ١٦ دولة فى مرحلة الحرب الباردة، إلى ٢٨ دولة فى الوقت الحالى. ولا تزال هناك عدة دول مرشحة للانضمام إلى عضوية الحلف؛ مثل جورجيا، وأوكرانيا.

٢ - طبيعة التهديدات الجديدة التى تواجه الحلف:

مع سقوط الاتحاد السوفيتى، وتفكك حلف وارسو، حدث تغير فى طبيعة التهديدات الموجهة نحو حلف الناتو، وفى إدراك الحلف لتلك التهديدات. فبعد أن كانت استراتيجية الحلف تقوم على التصدى لعدو واضح هو الاتحاد السوفيتى وجناحه العسكرى (حلف وارسو)، تغيرت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتصبح مهمة الناتو التعامل مع التداعيات السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفيتى والكتل الشرقية، والتحولات الجارية فى هذه المنطقة من العالم[٢١]. فقد ظهرت نوعية جديدة من الصراعات هى الصراعات داخل الدول Intra-State Conflict ، مع بروز واضح للصراعات العرقية داخل تلك الدول، والرغبة فى الانفصال، وتكوين دول، أو دويلات جديدة.

من جانب آخر، اتسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فلم يعد يقتصر على التهديدات العسكرية، بل اتسع ليشمل قضايا؛ مثل الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا البيئة وارتباطها بالأمن، والأمراض المعدية الفتاكة، والإرهاب، والحرب الإلكترونية... إلخ، فى تطور واسع، وغير مسبوق لقضايا الأمن.

إذن يمكن القول: إن التعامل مع التداعيات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتى والكتل الشرقية فى أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، كانت محور نشاط الحلف فى تلك المرحلة الجديدة. ولم يكن الإصرار الأمريكى على استمرار حلف الناتو - برغم انهيار حلف وارسو - مدفوعا بالرغبة فى تأكيد الانتصار فى الحرب الباردة فحسب؛ بل أيضا من أجل توسيعه شرقا ليمتد إلى دول حلف وارسو السابق؛ لأن ترك تلك المنطقة لحالها وإهمالها يمكن أن يؤدى - فى التصور الأمريكى - إلى حالة من الأزمات

والفوضى التى يمكن أن تهدد أوربا الغربية؛ لذا، فتأمين تلك المنطقة، وزرع الاستقرار فيها كان أحد أولويات الحلف، بعد نهاية الحرب الباردة.

قمة الحلف فى واشنطن (إبريل ١٩٩٩):

تعد قمة واشنطن لحلف الناتو التى عقدت فى إبريل ١٩٩٩ من أهم القمم التى عقدها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة؛ فعادة ما يشار إلى هذه القمة على أنها دشنت التوجهات الفعلية والعملية للحلف بعد الحرب الباردة، فضلا عن إعلانها عن مجموعة جديدة مهمة من التوجهات التى تبناها. فبعد قرابة عقد من انهيار الاتحاد السوفيتى، وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس الحلف (١٩٤٩-١٩٩٩)، طرحت القمة مجموعة جديدة من التوجهات كما يأتى:

١- أقر الحلف تعديل المادة (٥) من معاهدة واشنطن ١٩٤٩، حتى يمكنه مواجهة الأزمات، والعمل فى مواقف جديدة لم يرد ذكرُها فى تلك المادة[١٢]؛ وذلك بهدف توسيع مجالات عمل الحلف خارج النطاق الجغرافى للدول الأعضاء فيه، فى إطار عمليات مواجهة الأزمات، والتدخل لأسباب إنسانية، وعمليات حفظ السلام، والعمل على منع الانتشار النووى داخل أوربا وخارجها. وبموجب هذا التعديل تمكن الحلف[١٣] من القيام بأدوار فى كوسوفو عام ١٩٩٩، ثم فى أفغانستان عام ٢٠٠٣، ثم فى العراق عام ٢٠٠٤.

٢- تأكيد أهمية التعاون والحوار مع الدول الأخرى، ومنها دول الجوار المتوسطى للحلف (جنوب المتوسط وشرقه).

٣- تأكيد أن الحلف يعمل فى بيئة دائمة التغير والتطور، وأن هناك انفتاحا مستمرا تجاه مسألة انضمام أعضاء جدد إليه.

٤- الإشارة إلى أن الحلف معرض لنطاق واسع ومتباين من المخاطر العسكرية وغير العسكرية التى يصعب التنبؤ بها، وأن تلك المخاطر تشمل

احتمالات نشوب أزمات إقليمية، يمكنها أن تتطور بسرعة فى المحيط الجغرافى للحلف[١٤].

٥- تأكيد أن الحلف هو "المنتدى الرئيسى" للمشاورات بين الحلفاء، فى سعى الحلف لحفظ السلم وتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة الأوربية الأطلسية[١٥].

ثالثا- أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها فى توجهات الحلف تجاه المنطقة العربية:

يمكن القول: إن حلف الناتو نجح - بوصفه منظمة أمنية عسكرية - فى التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة به، بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فقد غير استراتيچيته ليتواءم مع المتغيرات والتحولات الجارية، ويتعامل مع التهديدات الجديدة، وقضايا التحول فى دول وسط أوربا وشرقه، والاتحاد السوفيتى السابق.

وكانت قمة واشنطن فى إبريل ١٩٩٩، مناسبة للإعلان عن استراتيچية الحلف الجديدة وتوجهاته العملية، بعد فترة خبرة استمدها الناتو من واقع تعامله الفعلى مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، فى خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٩). وكان أهم ما فيها هو أن الحلف يواجه بيئة متغيرة وتهديدات أمنية جديدة، وأنه مستعد للعمل خارج النطاق الجغرافى للدول الأعضاء فيه، وهو بصدد ضم أعضاء جدد لتوسيع عضويته. ويمكن استنتاج أن النقطة الثابتة فى استراتيچية حلف الناتو هى أنها استراتيچية متغيرة؛ تتطور مع تغير الظروف المحيطة وتسعى للتكيف معها.

لذلك، فعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، سعى الحلف بسرعة لتدارك ما حدث، وتطوير أدواته للتعامل معها. لقد هدفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ضرب رموز قوة القطب الأوحد فى النظام الدولى، وهو فى أوج قوته

وعظمته. وأثبتت تلك الأحداث أن حلف الناتو، برغم قوته، لم يمنع وقوع الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة، وضربها أول مرة من داخل أراضيها، بل إن الولايات المتحدة نفسها لم تتمكن من ردع الهجوم الإرهابى عليها أو "منعه" من الوقوع[١٦]. وهنا نلاحظ أن العمل الوقائى شغل حيزا لا بأس به فى الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر فى مكافحة الإرهاب (فى إطار الحملة العالمية للحرب على الإرهاب التى طالت تنظيم القاعدة وطالبان فى أفغانستان)، أو فى منع منافسين جدد من الصعود ومزاحمة الولايات المتحدة على مكان الصدارة فى النظام الدولى (مثل الصين وروسا).

وأوضحت أحداث ١١ سبتمبر أن استراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة، وعلى الرغم من حداثتها وتطويرها، فى حاجة إلى تحديث وتطوير جديد، خاصة أن التحولات على الساحة الدولية، باتت تتسارع بوتيرة غير مسبوقة، وفى حاجة إلى مواكبة سرعتها وتطورها. لذلك، تعرض الحلف لانتقادات شديدة من وزارة الدفاع الأمريكية، وعلى لسان الوزير دونالد رامسفيلد الذى صرح بأن حلف الناتو عليه أن يتطور أو يموت[١٧].

لقد أثبتت أحداث ١١ سبتمبر أن الدول لم تعد هى الفاعل الرئيسى على الساحة الدولية؛ فقد ظهرت تنظيمات إرهابية وجماعات وشركات (حتى أفراد)، لها تأثيرها فى مجرى الأحداث الدولية. كما أن ظاهرة العولمة فى الزمان والمكان، فرضت نفسها على عولمة القضايا فى العالم بجوانبها الإيجابية والسلبية، كما أن أنماط التهديد وأشكاله، تطورت بقوة، فى خلال عشر سنوات (١٩٩١-٢٠٠١).

ويمكن القول: إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثرت فى توجهات الحلف تجاه المنطقة العربية، وفقا لما يأتى:

١- أنها لفتت الأنظار، وحفزت الاتجاه نحو أماكن الخطر المحتملة، ومناطق الأزمات الإقليمية المرتقبة التى أشارت إليها المادة (٥)، بعد تطويرها

فى قمة واشنطن، فأصبحت دول ومناطق (مثل: أفغانستان، والعراق، وإيران، وجنوب المتوسط، والخليج العربى) فى بؤرة تركيز اهتمام الحلف وعمله وتوجهاته.

٢- إذا كانت كل الإشارات تؤكد تأثر شرق أوربا ووسطها، بانهيار الاتحاد السوفيتى؛ فإنه من الإنصاف ومن الحقيقة أن نذكر أن كثيرا من الدول فى المنطقة العربية قد تأثر أيضا بانهياره. وهنا بات اختراقها من جانب الحلف أسهل؛ إما لغياب المنافس التقليدى السوفيتى، وإما لوجود أنظمة حكم لا تتوافق مع أهداف واشنطن وطموحاتها - التى يمكن عدها المحرك الفعلى لحلف الناتو - وقد اتهمت واشنطن تلك الدول بالدكتاتورية، وغياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، بل بالشر (كما جاء فى إعلان الرئيس بوش الابن عام ٢٠٠٢ عن محور الشر الذى ضم: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية). وقد وفرت أحداث ١١ سبتمبر الحجة للحلف للتحرك نحو تلك الدول والمناطق الجديدة، تحت شعار "الحملة العالمية للحرب على الإرهاب".

٣- فى اليوم التالى لهجمات ١١ سبتمبر، طبق حلف الناتو المادة (٥) من معاهدة واشنطن، وبناء عليه شرع الحلف فى تقديم الدعم للولايات المتحدة. فبادر الحلف بإرسال قوات بحرية إلى شرق البحر المتوسط، فى مهام المراقبة والبحث عن السفن المشتبه بتورطها فى أنشطة إرهابية، وهى العملية التى امتدت بعد ذلك لتشمل البحر المتوسط كله، ولا تزال مستمرة حتى وقتنا الحالى[١٨].

٤- أن حقيقة كون حلف الناتو كان، ولا يزال، خاضعا لتوجهات الولايات المتحدة ورؤاها ومصالحها، جعلته من أدوات تنفيذ الأجندة الأمريكية العالمية بعد ١١ سبتمبر المتمثلة فى: مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية (وفقا للمفهوم الأمريكى)، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهى الأجندة التى طالت معظم

- إن لم يكن كل - الدول العربية، خاصة فى مجالى مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وفقا للمعايير والرؤى الأمريكية.

٥- سعى الحلف بعد ١١ سبتمبر إلى تطوير قدراته فى مجالات النقل الاستراتيچى، والأسلحة الدقيقة التوجيه، وإنشاء قوة رد سريع، وتطوير هيكل صنع السياسة، وتعزيز ضم أعضاء جدد للحلف، ولعب دور نشط فى أفغانستان، ودور فاعل فى العراق، وتوسيع نشاطه فى البحر المتوسط، وإطلاق مبادرة إسطنبول فى يونيو ٢٠٠٤، وهى المبادرة التى دشنت أسس استراتيچية الحلف فى التعامل مع منطقة الخليج العربى[١٩].

٦- أن الرؤية الاستراتيچية الأمريكية التى تقود خطوات حلف الناتو من أفغانستان إلى العراق والخليج ومنطقة شرق المتوسط وجنوبه، وصولا اليوم إلى السعى لمحاربة تنظيم القاعدة (فى بلاد المغرب العربى)، فى الصحراء الغربية، لا تفصل بين تلك المناطق، بل تضعها كلها فى إطار استراتيچية واحدة متكاملة ومتناغمة ومتصلة مع بعضها البعض.

وهنا ينبغى الإشارة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى صدر فى سياق التعامل مع تداعيات ١١ سبتمبر، وأعلنت عنه واشنطن فى فبراير ٢٠٠٤، ويضم - وفقا للتعريف الأمريكى - الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط، وأفغانستان وباكستان وإيران وتركيا وإسرائيل، ذلك المشروع الذى قوبل بالرفض فى ذلك الوقت؛ لأنه يقوم على فرض الإصلاح من الخارج على الدول العربية، ويسعى لإدماج إسرائيل فى المنطقة، مع تجاهل تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، بوصفه الصراع الرئيسى فى المنطقة[٢٠].

وإذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يعد يتردد الآن كما كان فى الماضى؛ فإن ذلك لا يعنى غياب التصور الأمريكى للمنطقة، كما طرحه المشروع، خاصة أن بعض الآراء ترى أن استراتيچية الأمن القومى الأمريكى

التى سادت فى فترة الرئيس بوش الابن (صدرت فى شكل وثائق استراتيجية للأمن القومى عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٦)، لم تغب ولا تزال تلقى بظلالها على التصور الأمريكى للأمن، برغم حلول رئيس جديد (باراك أوباما) فى البيت الأبيض. ومن المعروف أن إدارة بوش قد بالغت فى قيمة الأبعاد العسكرية للأمن القومى، ووجدت فى أحداث ١١ سبتمبر الفرصة السانحة لتطبيقها، داخل الولايات المتحدة وخارجها[٢١].

رابعا- توجهات الحلف نحو منطقة جنوب المتوسط:

بدأ برنامج الحوار بين حلف الناتو ودول جنوب المتوسط فى عام ١٩٩٤. ووفقا للوثائق الصادرة عن الحلف؛ فإن الهدف من الحوار هو تطوير العلاقات بين الجانبين، وتحقيق الفهم المتبادل بين الأطراف عبر البحر المتوسط. كما يهدف الحوار إلى دعم الأمن والاستقرار فى المنطقة؛ إذ يرتبط الأمن فى المتوسط بالأمن الأوربى ويتداخل معه. ويحقق الناتو تلك الأهداف من خلال المناقشات وتبادل الآراء مع المسئولين فى الدول المجاورة، حول القضايا الأمنية التى تهم المنطقة، علاوة على برنامج عمل سنوى محدد الإجراءات الواجب اتباعها، للوصول إلى التعاون العملى بينها. وتركز تلك الإجراءات على بناء الثقة فى القضايا المرتبطة بالأمن والدفاع، وكذلك فى مجالات؛ مثل: المعلومات والتخطيط فى حالات الطوارئ المدنية والعلوم. وشارك فى الحوار سبع دول؛ هى: مصر، والأردن، وإسرائيل، والمغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا[٢٢].

وبُعيد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفى اليوم التالى مباشر لوقوعها، طبق الحلف المادة (٥) من ميثاقه، الخاصة بالأمن الجماعى التى كان الحلف قد طورها فى قمة واشنطن ١٩٩٩. وبموجب ذلك أطلق الحلف "عملية المسعى

النشيط" Operation Active Endeavour التى كان هدفها اكتشاف أية أنشطة إرهابية فى المتوسط وردعها والوقاية منها. وقد أطلقت العملية رسميا فى شهر أكتوبر من العام نفسه، ثم تم توسيعها ومدها إلى غرب المتوسط (مضيق جبل طارق)، فى أوائل عام ٢٠٠٣، وفى مارس ٢٠٠٤ تم توسيع نشاط العملية من مكافحة الإرهاب والأنشطة المتعلقة به، إلى أعمال إنسانية؛ مثل أعمال البحث والإنقاذ، ومواجهة الكوارث، وامتدت لتشمل البحر المتوسط فى مجمله[٢٣].

وتتولى تنفيذ عملية "المسعى النشيط" قوات الناتو البحرية التابعة لقيادة جنوب أوربا، وتتألف من قطع بحرية وطائرات عمودية. وتعمل تلك القوات على مراقبة السفن المشتبه بها وتفتيشها، للتأكد من أنها لا تحمل إرهابيين، أو أسلحة، أو لا تسهم فى أنشطة إرهابية أو غير شرعية؛ وهو الأمر الذى أعطى للعملية أبعادا تتجاوز البعد العسكرى، وتنتقل إلى الأمن بمعناه الشامل فى أبعاده الإنسانية والاقتصادية. ومن المعلوم أن ٦٥٪ من النفط والغاز الذى تستهلكه دول غرب أوربا، يمر عبر البحر المتوسط ؛ ومن هنا تأتى أهمية تأمينه ضد أية عمليات إرهابية[٢٤].

من جانب آخر، فإن تطوير برنامج الحوار المتوسطى، وتحويله إلى برنامج للشراكة، يأتى فى إطار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بمشروع الشرق الأوسط الموسع؛ إذ يمكن لبرنامج حوار متوسطى عملى أن يعزز هذا المشروع؛ وهو الأمر الذى دعا إليه وزير الدفاع الأمريكى السابق دونالد رامسفيلد، وحدد مجموعة من الأهداف المشتركة التى تنتظر التحقيق من تلك الشراكة؛ مثل: التعاون فى مجالات الطوارئ، والكوارث، ومكافحة تهريب المخدرات، والهجرة غير الشرعية، ودعم عمليات حفظ السلام، وأمن الموانئ والحدود، والتدريبات الجماعية لدعم الخطط المشتركة[٢٥].

إنجازات حققها الحوار بين حلف الناتو وجنوب المتوسط:

عند مراجعة تجربة الحوار بين حلف الناتو ودول جنوب المتوسط، نجد أن التجربة نجحت فى البقاء والاستمرار، بل التطور. فمن جانب، بدأ الحوار بخمس دول؛ هى: مصر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وإسرائيل، ثم انضمت إليه الأردن عام ١٩٩٥، وأخيرا الجزائر عام ٢٠٠٠؛ وهو ما يعنى أن الحوار قد نجح وحقق جاذبية للدولتين الأخيرتين للانضمام إليه. من جانب آخر، تطور الحوار الذى انطلق عام ١٩٩٤ إلى شراكة تم الإعلان عنها فى قمة إسطنبول التى عقدها الحلف فى يونيو ٢٠٠٤، بمناسبة مرور ١٠ سنوات على بدء الحوار (١٩٩٤-٢٠٠٤)، وتحقيق نتائج جيدة، تستدعى تطوير الحوار ودفعه إلى الأمام.

علاوة على ذلك، أسهم الحوار فى تعزيز بناء الثقة والفهم المتبادل بين الدول على ضفتى المتوسط؛ وهو الأمر الذى كان له دور فى تسهيل الحوار السياسى والتعاون بين الجانبين لتحقيق الأمن والاستقرار فى المتوسط. وهنا ينبغى أيضا ملاحظة وجود مصالح مشتركة بين الطرفين فى قضايا مثل مكافحة الإرهاب؛ فالعمليات الإرهابية (من تنظيم القاعدة أو غيره من التنظيمات) تضر بالاستقرار على جانبى المتوسط، وهى مضرة بإسبانيا، كما أنها مضرة بالجزائر، وخطرها يقع على دولة مثل موريتانيا، كما يقع على فرنسا مثلا، وعليه فالمصلحة مشتركة بين الجانبين لمحاربة الإرهاب، والعمل على الوقاية منه.

من جانب آخر، تشير الدراسات الصادرة عن الحلف إلى تضاعف التعاون بين دول الناتو ودول جنوب المتوسط نحو عشرة أضعاف؛ فالأنشطة المشتركة ارتفعت (من ٦٠ فى عام ١٩٩٧ إلى قرابة ٦٠٠ فى عام ٢٠٠٧)، وتشمل الآن قرابة ٢٧ مجالا يتراوح بين الاتصال بهدف تبادل المعلومات عن الأمن البحرى فى المتوسط، ومكافحة الإرهاب، والمشاركة فى البرامج

التعليمية التى تقدمها مؤسسات الحلف، وإجراء تدريبات مشتركة عن إدارة الأزمات، فضلا عن برامج تعاون علمى فى علوم الأرض والبيئة وعلوم الحياة والعلوم الطبيعية[٢٦].

وفى مجال التعاون العسكرى والتدريب المشترك بين الطرفين أجرت المغرب مناورة مع الحلف، بالقرب من مياهها الإقليمية، ضمت قرابة ألف جندى، بمشاركة سفن حربية وغواصات وحاملات طائرات فى عام ٢٠٠٥[٢٧]. أما الجزائر فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك؛ إذ قام الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة بزيارة إلى مقر الحلف فى مدينة بروكسل فى عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كما قام الأمين العام لحلف الناتو بزيارة إلى مدينة الجزائر فى عام ٢٠٠٤. وقد اتضحت رؤية الجزائر للحوار فى تصريح الرئيس بوتفليقة الذى أكد فيه أن مشاركة الجزائر فى الحوار مع الحلف يعد خيارا استراتيجيا، ينبع من قناعتها بأن التشاور والتعاون كفيلان لتفعيل تقارب الدول، وضمان السلم والاستقرار الإقليميين، وترسيخ أفضل لعلاقات التعاون، والمشاركة فى الفضاء المتوسطى[٢٨].

علاوة على ذلك، فمنذ النصف الثانى من عقد التسعينيات، نشطت الزيارات التى يقوم بها قادة وسفن حربية من الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، إلى الجزائر، إضافة إلى نشاط الحلف المتواصل فى هذا المجال. ففى أكتوبر ٢٠٠١ رست فى ميناء الجزائر ست سفن مضادة للألغام، تابعة للحلف، وتحديدا لمنطقة جنوب أوربا. وفى مارس ٢٠٠٥ أجريت مناورات بحرية بين القوات البحرية للناتو والقوات الجزائرية. وشهد شهر إبريل ٢٠٠٥ مشاركة الجزائر فى العمليات العسكرية التى تنفذها القوات البحرية للناتو المعروفة بعملية "المسعى النشيط". وفى مارس ٢٠٠٨ رست قوة بحرية تابعة للحلف بقيادة إسبانية فى مهمة استمرت مدة ثلاثة أيام، وهدفت إلى التدريب على اكتشاف الألغام والتخلص منها[٢٩].

وفى مجال التعاون العملياتى بين دول الحلف ودول جنوب المتوسط، شاركت وحدات عسكرية من المغرب، والأردن، ومصر، فى مهام خلق الاستقرار التى قام بها الحلف فى البلقان وأفغانستان. ونتج عنها أيضا برنامج تطهير الحدود الأردنية الإسرائيلية من الألغام التى تراكمت عبر سنوات طويلة[٣٠].

وفى إطار هذا التعاون المتزايد بين الجانبين عبر المتوسط، يرى بعض الخبراء أن علاقة دول جنوب المتوسط مع حلف الناتو، لم تعد ترفا يمكن الاستغناء عنه، بل أصبحت حقيقة ومطلبا يدفع إليه أن حلف الناتو هو أكبر حلف عسكرى - سياسى فى العالم، وأنه لا مفر من التعامل معه، فالحلف لم يعد قابعا داخل القارة الأوربية كما كان فى الماضى، بل اتسع حضوره العالمى بشكل كبير فى أفغانستان، والعراق، ودول أفريقيا، على نحو يعطيه طابع العالمية، وليس صفة الأوربية - الأطلسية فحسب. من جانب آخر، فإن النمو السكانى فى دول جنوب المتوسط وشرقه، وتصاعد حجم التجارة والسياحة والنقل البحرى والجوى عبر المتوسط، يراكم مشاكل وتهديدات أمنية، لا يمكن حلها بدون تعاون وثيق مع دول الحلف[٣١].

وربما تكون تلك التطورات هى التى دفعت مصر إلى مزيد من التعاون مع الحلف، ففى أكتوبر ٢٠٠٥ استقبل وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط ياب دى هوب شيفر الأمين العام السابق للحلف، كما قابله المشير حسين طنطاوى وزير الدفاع، وشهد عام ٢٠٠٧ زيارة رئيس اللجنة العسكرية للناتو لمصر؛ إذ التقى برئيس الأركان، ووزير الخارجية المصرى، وشهد العام نفسه توقيع بروتوكول للتعاون الثنائى بين الجانبين فى أنشطة مختلفة، وفى نوفمبر ٢٠٠٩ قام الوزير أحمد أبو الغيط بزيارة إلى مقر حلف الناتو فى بروكسل؛ إذ التقى بأمينه العام الجديد أندرس فوج راسموسن، وناقش معه علاقة مصر

بالحلف، والأوضاع فى إقليم المتوسط والشرق الأوسط، وقد أوضح وزير الخارجية المصرى فى أكثر من مناسبة أن التقدم فى العلاقات مع الحلف مشروط بأثر هذا التقدم فى عدة قضايا؛ مثل: مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل[٣٢].

الصعوبات والعقبات أمام التعاون المتوسطى:

هناك مجموعة من العقبات التى تقف أمام تطوير التعاون بين حلف الناتو ودول جنوب المتوسط وشرقه؛ تتمثل فيما يأتى:

١- حذر دول الجنوب وتوجسها:

لا يزال هناك كثير من الشكوك والمخاوف والحذر إجمالا فى دول جنوب المتوسط من أهداف الناتو الحقيقية من التعاون معها. فعلى الرغم من بدء الحوار منذ فترة طويلة نسبيا (١٩٩٤-٢٠١٠)؛ أى قرابة ١٦ عاما حتى الآن؛ فإن بعض تلك المخاوف لا يزال قائما. وتتمثل هذه المخاوف فى عدم الثقة بنوايا الحلف الحقيقية تجاه المنطقة، أو ربما الشعور بأن الناتو يمكن أن يكون الأداة العسكرية لأية سياسة هيمنة أو توسع لمشروع أمريكى - غربى فى المنطقة. ومن المتصور أن سلسلة من الأحداث والتطورات؛ مثل: غزو العراق، والحرب العالمية على الإرهاب التى تقودها الولايات المتحدة، وتأثرت بها دول المنطقة، والمشروعات الأمريكية لمستقبل المنطقة؛ مثل الشرق الأوسط الكبير، والموسع، والدعم والمساندة الأمريكية لإسرائيل (دبلوماسيا وعسكريا...)، فى عدوانها فى السنوات الأخيرة على لبنان مثلا فى أغسطس ٢٠٠٦، وعلى غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨، مع وجود تناغم واضح فى المصالح والسياسات بين البلدين، كل ذلك أسهم فى تعزيز مخاوف دول المتوسط تجاه

الحلف. وصحيح أن الحلف لم يقم بها بشكل مباشر، ولكن العلم بأن الولايات المتحدة هى التى تحرك الحلف، وترسم خططه لتحقيق مصالحها، يثير أجواء الشك والريبة فى أهداف الحلف ونواياه المستقبلية.

٢- إسرائيل وعملية السلام فى المنطقة:

على الرغم من مشاركة إسرائيل فى الحوار؛ فإنها غير متحمسة له. ومن المعروف أن إسرائيل ترغب فى دور أمريكى صرف فى المنطقة، خاصة فى النواحى الأمنية والعسكرية، على حساب المشاركة الأوربية فى هذا المجال. من جانب آخر، هناك مخاوف فى دول الجنوب من أن الحلف سيعمل - إذا لزم الأمر - على ضمان أمن إسرائيل، فى الوقت الذى لا ينشغل فيه الحلف بدعم عملية السلام، وحل الصراع العربى - الإسرائيلى، وقضايا أخرى؛ مثل ترسانة إسرائيل من الأسلحة النووية التى تنفرد بها إسرائيل فى المنطقة، وتشكل خطرا عليها[٣٣].

٣- غياب بعض دول الجنوب عن الحوار:

غياب عدة دول مهمة؛ مثل سوريا ولبنان وليبيا، ينتقص من وجود رؤية شاملة ومتكاملة للتعاون بين الجانبين. فبدون سوريا ولبنان لا يمكن الحديث عن استقرار فعلى لعملية السلام فى المنطقة، كما أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافى مهم على البحر المتوسط، ولا يمكن تجاهل ليبيا عند طرح قضايا معينة؛ مثل الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب.

٤- تعدد مبادرات التعاون عبر البحر المتوسط:

تتنوع وتتعدد المبادرات بين جانبى المتوسط، فمنها مثلا: عملية برشلونة التى طرحها الاتحاد الأوربى عام ١٩٩٩، والتى تطورت مؤخرا فى مبادرة الرئيس ساركوزى فى عام ٢٠٠٨، فيما يعرف بـ"عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، ومنها التعاون بين منظمة الأمن والتعاون الأوربى OSCE

والدول المتوسطية الذى أثمر عن إنشاء نقطة اتصال بين الجانبين عام ١٩٩٥، ومبادرة دول (٥+٥) للتعاون فى غرب المتوسط[٣٤]. والمقصود هنا هو أن المحتويات المتعددة للمبادرات المختلفة قد أسهمت فى تشتيت جهود التعاون، وتعطيل ظهور سياسات مشتركة بين الدول والتناغم فى المصالح بينها، فضلا عن ظهور ازدواجية وتكرار فى كثير من الموضوعات والقضايا التى طرحتها تلك المبادرات.

٥- الانقسام بين الحلفاء فى الناتو:

هناك انقسام واضح بين الحلفاء فى الناتو حول الدور والمهام التى ينبغى أن يقوم بها الحلف فى المنطقة. ففى حين يرى بعضهم أن دورا مهما للحلف فى عملية السلام سوف يسهم فى إيجاد صورة إيجابية له فى جوانبه الدبلوماسية، والاستراتيجية، والعسكرية، يرى بعضهم الآخر أن منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكية، وكانت دوما محل اختلاف، أو لعله انقسام، بين السياسات الأوربية والأمريكية[٣٥].

٦- تأثر التعاون بين الجانبين بمشكلات أخرى:

هناك مَن يرى بمنظور أبعد، أن المشكلات فى دول جنوب المتوسط وشرقه، والمشكلات الأخرى القريبة منها؛ مثل مشكلة الصحراء الغربية، ومشكلات الحدود المغربية - الجزائرية، بل مشكلات الانفصال فى السودان - تؤثر فى الاستقرار فى المنطقة، وتلقى بظلالها على التعاون المتوسطى.

خامسا- توجه الحلف تجاه منطقة الخليج العربى:

كانت تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هائلة على المنطقة العربية[٣٦]. وقد نتج عنها غزو أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١، وغزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، وكان من الطبيعى أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الاستعانة بحلف الناتو

للقيام بدور فى أفغانستان ثم فى العراق، وهكذا أصبح الحلف داخل منطقة الخليج العربى[٣٧].

ويمكن القول: إن حلف الناتو توسع أولا شرقا فى القارة الأوربية، بضم دول شرق أوربا إلى عضويته، ثم اتجه جنوبا عبر البحر المتوسط فى شكل حوار مع دول شرق المتوسط وجنوبه (شمال أفريقيا)، واتجه أخيرا نحو القارة الآسيوية فى أفغانستان ثم العراق، ثم بدأ الحوار مع دول الخليج العربى مع مبادرة إسطنبول ٢٠٠٤؛ وهو الأمر الذى يؤكد الاستراتيجية العالمية التى يلعبها الحلف. وبالتوازى مع ذلك أعاد الحلف هيكلة مؤسساته، وتتوجيه اهتماماته لتحقيقها، مع التركيز على قضايا مهمة؛ مثل: أمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والانتشار النووى، وهى قضايا أساسية يُعنى بها الحلف عند تعامله مع منطقة الخليج العربى وجوارها القريب (أفغانستان، وباكستان، والهند)، خاصة فى ظل الحرب التى يخوضها الحلف الآن فى أفغانستان.

١- عمل الناتو فى العراق:

بدأ عمل الحلف فى العراق فى يونيو ٢٠٠٣ عندما وافق الحلف على تقديم الدعم لبولندا التى كانت تتولى قيادة القوات المتعددة الجنسيات فى وسط دولة العراق وجنوبها، فى مجالات؛ مثل: المعلومات، والخبرات اللوجستية، والتعاون الميدانى، وأمن الاتصالات. وقد صرح الأمين العام السابق للحلف فى ذلك الوقت بأن دعم الحلف لبولندا فى قيادتها للقوات المتعددة الجنسيات فى العراق نابع من رغبته فى إدارة الأزمة، والسعى لتثبيت الاستقرار فى العراق ومحاربة الإرهاب الذى يحاول زعزعة الاستقرار فيه، شأنه فى ذلك شأن عمل الحلف فى البلقان وأفغانستان[٣٨].

لقد أرادت الولايات المتحدة أن يكون لحلف الناتو دور فى العراق، خاصة أن لـ ١٦ دولة من دوله الأعضاء قوات فى العراق بلغت (١٧ ألف

جندى)، وهنا يرى بعض الخبراء أن الدور الجديد للحلف فى بلد عربى بحجم العراق، إنما يعكس فى أحد جوانبه قوة الولايات المتحدة وقدرتها على التأثير فى مسار الحلف، وصياغة استراتيجية للتعامل مع المنطقة العربية. خاصة أن الولايات المتحدة رغبت فى الحصول على مشاركة الحلف فى الأعباء المترتبة على غزو العراق، وعلى رأسها تخفيف الضغط على قواتها التى تكبدت خسائر بشرية كبيرة فى خلال السنوات الأولى من الاحتلال[٣٩].

وقد جاءت نقطة التحول فى علاقة الحلف مع العراق بمناسبة انعقاد قمة إسطنبول للحلف (٢٨-٢٩ يونيو ٢٠٠٤)؛ إذ أعلنت أنه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذى يدعو المنظمات الدولية والإقليمية إلى تقديم يد العون والمساعدة للعراق فى تحقيق الأمن والاستقرار، وبناءً على طلب تتقدم به الحكومة العراقية. وقد وافق الحلف على طلب تقدمت به الحكومة العراقية لتقديم الدعم لها فى مجال تدريب قوات الأمن، وذلك عن طريق بعثة الناتو إلى العراق التى عرفت باسم NATO Training Mission-Iraq (NTM-I)، وبدأت عملها فى أغسطس ٢٠٠٤، وفى شهر ديسمبر افتتح الأمين العام للحلف باب دى هوب شيفر مقر حلف الناتو فى المنطقة الخضراء ببغداد، وتلى ذلك موافقة الحلف على إنشاء مركز عراقى للتعليم والتدريب والعقيدة العسكرية، لإعداد الكوادر العسكرية داخل العراق وخارجها[٤٠].

٢- عمل الحلف مع دول الخليج العربى:

أطلقت قمة إسطنبول ما عرف بـ"مبادرة إسطنبول للتعاون" Istanbul Cooperation Initiative، وتأتى مبادرة الحلف فى إطار رؤية متكاملة وشاملة. فالحلف بدأ الحوار مع الدول المتوسطية عام ١٩٩٤، وفى إسطنبول قرر تطويره إلى شراكة، ثم انتقل فى إسطنبول للتعاون مع دول "الشرق الأوسط

الموسع" The Broader Middle East، فقرر البدء بالدول الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربى؛ أى أنه يمكن النظر إلى حوار الحلف مع دول المتوسط بوصف ذلك مرحلة أولى تبعتها مرحلة ثانية هى الحوار مع دول الخليج، فى إطار أكبر، تضم دول الشرق الأوسط الموسع.

ووفقا لمعايير القرب الجغرافى والمصالح الاستراتيجية والظروف الدولية والإقليمية، تصبح دول مجلس التعاون الخليجى هى المرشحة للحوار والتعاون مع الناتو. فبعد الحوار مع دول شرق المتوسط وجنوبه، ثم وجود الحلف فى العراق مع عضوية تركيا فى الحلف (منذ عام ١٩٥٢)، تبقى دول المجلس هى المرشحة لتكتمل عضوية التعاون بين الناتو ومجموعة من الدول تمتد حدودها من قطر إلى موريتانيا، ومن تركيا إلى السعودية، تتحاور مع الحلف أو تتعاون معه. ومع وجود قوة مهمة للولايات المتحدة والحلف فى أفغانستان، تباشر عمليات عسكرية شبه يومية على حدود باكستان، يتوغل الحلف نحو وسط آسيا وجنوبها، بالقرب من الصين.

مصالح الحلف فى منطقة الخليج:

تتنوع مصالح الحلف فى منطقة الخليج العربى؛ فهى تمتد لتشمل قضايا مهمة؛ مثل: الطاقة، ومحاربة الإرهاب، ومنع الانتشار النووى، وتحديدا ملف إيران النووى. وقد أشارت مبادرة إسطنبول إلى تلك القضايا، وحددت الأسس التى تقوم عليها، والتى تتمثل فيما يأتى[٤١]:

١- أن المبادرة مفتوحة لدول منطقة الشرق الأوسط الموسع، وأن البداية مع دول مجلس التعاون الخليجى.

٢- أن مجلس الحلف هو المختص بالنظر فى حالة كل بلد يرغب فى الانضمام إلى المبادرة، وفقا لحالة كل دولة على حدة.

٣- أن التعاون فى المبادرة عمل إجرائى، يقوم على مبدأ الملكية المشتركة للمبادرة من جانب جميع الدول المشاركة فيها؛ وهو ما يعنى التشاور حول الأنشطة التى تطرحها المبادرة للتعاون.

٤- مراعاة أفكار دول المنطقة ومنظماتها الإقليمية القائمة وتقاليدها وثقافتها.

وقد حددت المبادرة الأنشطة المطروحة للتعاون بين الجانبين كما يأتى[٤٢]:

١- تقديم الاستشارات فى مجالات الدفاع، وفى مجال تخطيط العلاقات المدنية والعسكرية.

٢- دعم التعاون بين العسكريين وتحسين فرص التفاهم العملياتى بينهم؛ من خلال المشاركة فى تدريبات ومناورات مشتركة، وما يرتبط بها من أنشطة أخرى تعليمية وتدريبية.

٣- الحرب على الإرهاب؛ إذ طرحت فكرة إنشاء مجلس إقليمى لمكافحة الإرهاب يضم دول مجلس التعاون الخليجى وباكستان وأفغانستان.

٤- تبادل المعلومات والتعاون البحرى فى مجالات تعزيز القدرات الدفاعية، والتصدى للأنشطة الإرهابية عبر البحر.

٥- المشاركة فى عمل الحلف الهادف إلى مكافحة التهديدات التى تجسدها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٦- تشجيع التعاون فى مجالات أمن الحدود، ومكافحة الجريمة وتهريب الأسلحة عبر الحدود، مع إتاحة خدمات مراكز تدريب الناتو للدول الأعضاء فى المبادرة.

تباين رؤى دول مجلس التعاون الخليجى للمبادرة:

من الأمور التى تستحق تسليط الأضواء عليها، بخصوص مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول المجلس، فى أن استجابة الدول الست للمبادرة ليست واحدة؛ يمكن رصد مبادرة وتحمس من دولة قطر للتعاون مع الحلف، مقابل تَروٍّ وتحفظ من جانب المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان على ذلك التعاون. والواقع أن هذا التباين فى الرؤى بين دول المجلس يعد مشروعا ومفهوما، فحلف الناتو فى نهاية الأمر هو حلف عسكرى له رؤية ومصلحة، حول ترتيب الأوضاع الأمنية وتوازناتها فى المنطقة بشكل معين، وليس من الضرورى أن تتوافق مع حساباته وتوجهاته كل الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى.

ففى الوقت الذى أعلنت فيه أربع دول انضمامها رسميا للمبادرة؛ هى: قطر، والكويت، والبحرين، والإمارات، فلا تزال المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان خارج تلك المبادرة، وهو ما يعنى وجود أكثر من تصور لطبيعة العلاقة بين دول الخليج والحلف. فقطر كانت هى الدولة التى طرحت فكرة الحوار بين الطرفين على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان، فى أواخر عام ٢٠٠٢، ثم عقدت ندوة فى العاصمة الدوحة فى إبريل ٢٠٠٤، تحت رعاية وزارة الخارجية القطرية، شارك فيها خبراء من حلف الناتو، وبمشاركة من مؤسسة RAND الأمريكية للأبحاث؛ إذ نوقشت موضوعات تتعلق بالتحديات الداخلية والخارجية لأمن الخليج، والدور الممكن للحلف فى منطقة الخليج والشرق الأوسط الموسع، ومستقبل العراق وأمن الخليج[٤٣].

وفى أعقاب انطلاق مبادرة إسطنبول فى يونيو ٢٠٠٤، وطرحها رسميا موضوع التعاون مع دول المجلس، توالت الزيارات من مسئولين وخبراء فى الحلف لدول المجلس؛ وهو الأمر الذى كان من نتيجته انضمام قطر والبحرين

والكويت والإمارات إلى المبادرة، وبقاء المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان خارجها.

ويمكن القول إن المملكة العربية السعودية، بوصفها أكبر دولة خليجية، ترتبط رؤيتها بأمن الخليج كله، وكيفية تحقيق الاستقرار فيه. وهذه الرؤية تتلخص فى قيام "مجلس تعاون موحد، ويمن مزدهر، وعراق مستقر، وإيران صديقة"[٤٤]. علاوة على ذلك، فإن أية اتفاقية لا يمكن أن تكون بديلا عن تطوير القوى الذاتية لدول المجلس واستراتيجيته الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وفى تفسير ذلك، لا يخفى على أحد أن موقع اليمن من دول الخليج يمنحها دورا مهما وإيجابيا فى المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها. وبالنسبة إلى العراق، فإن وجود عراق مستقر، وآمن، وموحد، يعد مطلبا ضروريا لنجاح الأمن فى الخليج. وأخيرا فإن إيران المستقرة والمزدهرة التى تتمتع بعلاقات طيبة مع العالم الخارجى، يمكن أن تضفى الاستقرار على منطقة الخليج، مع تأكيد وجود أساس من المصالح المشتركة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى[٤٥].

أما عن سلطنة عُمان، فإن ظروف الموقع الذى يشرف على الجهة الغربية لمضيق هرمز، ومجاورة إيران على الجانب الآخر من المضيق، ثم خبرتها الناتجة من تعاملها مع القوى الدولية والإقليمية فى الخليج والمحيط الهندى، يجعل لها رؤية تقوم على عدة أسس؛ هى:

أولا: أن أمن الخليج هو مسئولية دوله؛ ومن ثم فإن الاعتماد على القوى الخارجية لتحقيق الأمن يعنى التبعية لها.

ثانيا: أن العمل على بناء نظام أمنى خليجى بمشاركة دوله، ويراعى مصالح الدول الأخرى، سوف يفقد القوى الخارجية أى مبرر للتدخل فى شئون دول منطقة الخليج.

ثالثا: أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الخليج مرتبط بتوافر عامل الأمن[٤٦].

وإذا كان ما سبق هو مواقف دول مجلس التعاون الخليجى من الحوار والتعاون مع الحلف الذى تراوح بين مبادرة وحماس وانضمام إلى المبادرة من جانب بعض الدول، وتروٍّ وترقب من جانبها الآخر؛ فقد عبر الأمين العام لدول المجلس (عبد الرحمن العطية) عن أسس التعاون التى تحكم العلاقة بين دول المجلس وحلف الناتو فيما يأتى[٤٧]:

١- إن أى تصور لتعاون أطلسى لا يعنى الحد من دور الولايات المتحدة الحيوى الراهن، بوصفه ضامنا أساسيا لأمن الخليج، بل يتعين أن يعزز التعاون مع الناتو الدور الأمريكى؛ إذ ترتبط الدول الخليجية باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١.

٢- إن الترتيبات الأمنية لحلف الناتو يجب أن تتكامل مع نظيرتها الأمريكية، ولا تتقاطع معها، وسيظل شكل هذا التكامل رهنا باتفاق الجانبين عليه، وقبول دول الخليج به.

٣- إن دور حلف الناتو فى الخليج هو انعكاس لأمرين: الأول، رؤية الحلف ودول الخليج لأهمية التعاون بينهما، ورؤية كل منهما للآخر بوصفه جزءا من المنظومة الدولية الجديدة فى مجال مكافحة الإرهاب. والآخر، ضرورة تدعيم التعاون فى المجالات الأخرى التى ترتبط أيضا بالبعد الأمنى وتطويرها، ومنها الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الاتحاد الأوربى ومجلس التعاون الخليجى الذى يعد النفط أحد مقوماته الأساسية، خاصة أن الاتحاد الأوربى يمثل الشريك التجارى الأول لدول المجلس[٤٨].

٤- إن التهديدات الخارجية لدول المجلس تنبع من حقيقتين: الأولى، الفجوة بين الثروة النفطية الضخمة لدول المجلس ومستوى قوتها العسكرية، مقارنة بمصادر الثروة والقوة العسكرية لدى الدول الإقليمية الأخرى فى المنطقة، تجعل دول المجلس مطمعا لتلك الدول الأخرى عسكريا. الأخرى، القاعدة الديموغرافية لدول المجلس محدودة بطبيعتها، وتضع قيودا على بناء قوات مسلحة قوية وفعالة فى تلك الدول.

علاقة حلف الناتو بإيران:

ينظر الحلف إلى إيران على أنها مصدر التهديد الرئيسى فى المنطقة؛ ويرى فى السياسات الإيرانية مصدرا لعدم الاستقرار فى منطقة الخليج. فالحلف الذى حدد قضايا أمن الطاقة، وعدم الانتشار النووى، والحرب على الإرهاب للتعاون مع دول لخليج، يرى أن السياسة الإيرانية تتعارض معها جميعا، وعلى رأسها الانتشار النووى؛ حين تصر إيران على المضى قدما فى بناء برنامجها النووى (السلمى)، فى حين يرى الحلف أن "المشكلة النووية" مع إيران هى من أهم التحديات، ومصادر القلق على استقرار المنطقة[٤٩]، مع التشكيك فى نوايا إيران الحقيقية، من وراء سعيها الحثيث لامتلاك برنامج نووى متقدم.

ومؤخرا أعلن الأمين العام للحلف أندرس فوج راسموسن عن مخاوف الحلف من تعزيز إيران قدراتها النووية، والصاروخية بقوله: "إذا واصلت إيران المضى قدما فى تعزيز قدراتها النووية، وفى مجال التسليح الصاروخى، وتطوير مدى صواريخها، عندها قد تكون دول حلف شمال الأطلسى مهددة"[٥٠].

أما إيران فترى أن أمن الخليج يقوم على الاتفاق والترتيب الإقليمى بين دوله، وأن التعاون مع حلف الناتو يعنى فرض الحلف لعقيدته العسكرية التى

تتناقض مع منظومة أمن الخليج، وأن هناك أوهاما وتضخيما لخطر إيرانى على دول مجلس التعاون الخليجى.

من جانب آخر، فإن إيران لا تخفى شعورها بالخطر، وإدراكها للتهديد القادم من تمدد الحلف على حدودها فى العراق وأفغانستان وآسيا الوسطى، ومؤخرا فى التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجى[٥١].

وأن إيران نتيجة لشعورها بالتهديد المتزايد فى الحلف، تتجه نحو تعزيز قدراتها العسكرية بشتى الطرق، مع البحث عن حلفاء لها، ممن يعارضون سياسة الولايات المتحدة، وتمدد حلف الناتو فى المنطقة؛ مثل الصين وروسيا[٥٢].

الخاتمة والنتائج:

توصلت الدراسة إلى أن حلف الناتو نجح فى التكيف مع متغيرات نهاية الحرب الباردة، ولم يستطع الحفاظ على بقائه ووجوده فحسب، بل أيضا تطوير قدراته وتوسيع عضويته، وتحول من منظمة دفاع إقليمية عن أرض كل دولة عضو فيها، إلى منظمة أمنية عابرة لحدود الدول الأعضاء فيها.

كما كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة انطلاق لدور عالمى للناتو خارج حدوده فى أفغانستان، والعراق، وآسيا الوسطى، ومؤخرا الوصول إلى تعاون الحلف مع دول الخليج العربى، وقبلها دول شرق المتوسط وجنوبه، مع التركيز على قضايا؛ مثل: الحرب على الإرهاب، وعدم الانتشار النووى، وأمن الطاقة، والترتيبات الأمنية، والتدريب العسكرى، وتبادل الخبرات والمعلومات.

إن النقطة الثابتة فى استراتيجية حلف الناتو هى أنها استراتيجية متغيرة؛ تتطور مع تغير الظروف المحيطة، وتسعى للتكيف معها.

كما يتضح أن نجاح أية منظومة للأمن فى الخليج العربى تحتاج إلى

توافق كل دول مجلس التعاون الخليجى حولها، وشمول العراق واليمن وإيران فى إطار خطوات تلك المنظومة.

وأن تصور دول مجلس التعاون الخليجى للتعاون بينها وبين حلف الناتو، كما جاء على لسان أمين عام المجلس، لا يعنى الحد من دور الولايات المتحدة الحيوى الراهن، بوصفه ضامنا أساسيا لأمن الخليج، بل يتعين أن يعزز التعاون مع الناتو الدور الأمريكى؛ إذ ترتبط الدول الخليجية باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة منذ ١٩٩١.

لا يزال هناك كثير من الشكوك والمخاوف والحذر إجمالا لدى دول جنوب المتوسط من أهداف الناتو الحقيقية من التعاون معها. فعلى الرغم من بدء الحوار منذ فترة طويلة نسبيا (١٩٩٤-٢٠١٠)؛ أى قرابة ١٦ عاما حتى الآن؛ فإن بعض تلك المخاوف لا يزال قائما.

الهـــوامش:

(١) نـزار إسـماعيل الحيـالى، دور حلـف شـمال الأطلسـى بعد انتهـاء الحـرب البـاردة، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـى ٢٠٠٣، ص٣٣.

(٢) لـم تصـمد طـويلا تجـارب "حلـف بغـداد" الـذى تحـول إلـى "الحلـف المركزى"، بعد انسحاب العراق منه عام ١٩٩٨، وحلف جنوب شرق آسيا "السيتو"، انظر: مصطفى علوى سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسى تجاه منطقة الخليج العربى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى ٢٠٠٨، ص٧.

(٣) نزار إسماعيل الحيالى، مرجع سابق، ص٣٤-٣٦.

(٤) يمكن الرجوع إلى نص معاهدة واشنطن المؤسسة للحلف فى إبريل ١٩٤٩ فى: وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادئ العامة والغايات، الدور والمهام، السياسات والبرامج فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شركة ماجستكس للاستشارات، وحدة البحوث والترجمة، بريطانيا ٢٠٠١، ص٢١٣- ٢١٧.

(٥) المرجع السابق، ص٢١٣.

(٦) عماد جاد، حلف الأطلنطى: مهام جديدة فى بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١٠، ص١٢١.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول تطور العقيدة العسكرية للحلف فى مرحلة الحرب الباردة انظر: المرجع السابق، ص١٢١-١٢٤.

(٨) نزار إسماعيل الحيالى، مرجع سابق، ص٤٢.

(9) Together for Security: An Introduction to NATO (Brussels: NATO Public Diplomacy Division), p.9.

وحول حجم أنصار توسيع الحلف ومعارضيه، انظر على سبيل المثال: عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢١٠.

(١٠) لمزيد من التفاصيل، عن تفكك يوغوسلافيا، والدور المهم لحلف الناتو فى إقرار السلام فى البوسنة، انظر مثلا: أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوربى فى إدارة الصراعات فى أوربا بعد الحرب الباردة: دراسة لحالة البوسنة، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص٢٣٣ وما بعدها.

(١١) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص١٣- ١٤.

(١٢) وثائق الناتو الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٢٩.

(١٣) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص١٧.

(١٤) وثائق الناتو الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٥) المرجع السابق، ص٢٧.

(١٦) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص١٩.

(١٧) المرجع السابق، ص٢١.

(18) Together for Security, op. cit., pp.10-11.

(١٩) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢٠) أسامة فاروق مخيمر، المتغيرات الإقليمية وأثرها على حقوق الإنسان بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١: دراسة لحالة العراق، مجلة النهضة، المجلد العاشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص٤١.

(٢١) معتز سلامة، استراتيجية الأمن القومى الأمريكية ٢٠١٠، كراسات استراتيجية، العدد ٢٠٩، السنة العشرون، ٢٠١٠، ص٥-٧.

(٢٢) وثائق الناتو الاستراتيجية، مرجع سابق، ص١٦٩.

(23) Together for Security, op. cit., p.19.

(٢٤) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢٥) المرجع السابق، ص٢٨-٢٩.

(26) Pierre Razoux, "The NATO Mediterranean Dialogue at a Crossroads" Research Paper, (NATO Defense College, Rome), no.35, April 2008, p.2.

(٢٧) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢٨) فاطمة الزهراء الفيلالى، الجزائر وقضايا الأمن فى حوض المتوسط: الواقع والآفاق، شئون الأوسط، العدد ١٣٥، ربيع ٢٠١٠، ص١٥٩.

(٢٩) يمكن مراجعة الزيارات وتفصيلاتها فى: المرجع لسابق، ص١٦٤-١٦٧.

(30) Pierre Razoux, op. cit., p.2.

(٣١) محمد قدرى سعيد، مصر وحلف الناتو، جغرافية سياسية جديدة، جريدة الأهرام، ٢٠١٠/١/٢٠.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٣١.

(34) Pierre Razoux, op. cit., pp.2-3.

(35) Ibid, p.7.

(٣٦) حول أثر تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى المنطقة العربية، انظر مثلا: أسامة فاروق مخيمر، المتغيرات الإقليمية وأثرها على حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٤٣-٥٠.

(٣٧) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

(٣٨) خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسى والتوازنات الإقليمية فى الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧، ص١٨٩.

(٣٩) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٤٢-٤٣.

(40) NATO Istanbul Summit, 28-29 June, 2004 (American Embassy in Cairo, (40) Egypt: Information Resource Center-Public Affairs Section, June 2004).

See also: Together for Security, op. cit., p.20.

Daniel Speckhard, Helping Stabilise Iraq, NATO Review, Autumn 2004 (www.nato.int).

(٤١) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٧٢. وانظر كذلك: عماد جاد، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٤٢) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٧٣. وانظر: عماد جاد، مرجع سابق، ص١٦٩-١٧٠.

(٤٣) أشرف محمد عبد الحميد، تطور الأمن الإقليمى الخليجى منذ عام ٢٠٠٣: دراسة فى تأثير استراتيجية حلف الناتو، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص١٧٤.

(٤٤) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٦١.

(٤٥) المرجع السابق، ص٦٠-٦١.

(٤٦) أشرف محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٤٧) المرجع السابق، ص١٦٨-١٦٩.

(٤٨) حول تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوربية ومجلس التعاون الخليجى، انظر مثلا: بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

(٤٩) نور الدين الفريض، الأطلسى، لا نسعى إلى فرض خياراتنا على دول الخليج، جريدة الحياة، ٢٠ مارس ٢٠٠٥.

(٥٠) عبد الله مصطفى، راسموسن: عندما يحين الوقت سنتخذ كل الإجراءات لحماية دول الناتو من خطر إيران، جريدة الحياة، ٢١ فبراير، ٢٠١٠.

(٥١) مصطفى علوى سيف، مرجع سابق، ص٨٤.

(٥٢) أشرف محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٢٤٠-٢٤١.